المؤشرات القانونية لتحفيز الابتكار في التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

[1]أ.د. عبدالوهاب عبدالله المعمري[2] ،الباحثة نادين جمعه القبيلات
[1]جامعة الإسراء (الأردن)، [2] جامعة الإسراء (الأردن)

Legal indicators to stimulate innovation in tourism development and its relationship to sustainable development

[1] Prof. Abdulwahab Abdullah Al-Maamari ,[2] Researcher Nadeen Juma Al- Qbelat
[1] Isra University (Jordan), almamary380@gmail.com
[2] Isra University (Jordan(, nadeenalqbelat491@gmail.com

تاريخ الاستلام: 07 /10/ 2025 تاريخ القبول: 11 /11/ 2025 تاريخ النشر: 10/ 04/ 2026

الملخص:

يتناول هذا البحث (المؤشرات القانونية ودورها في تحفيز الابتكار ضمن التنمية السياحية، وعلاقة ذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة)، ويسعى هذا البحث في الإجابة على التساؤل المحوري: الى أي مدى يمكن للمؤشرات القانونية أن تحفز الابتكار في التنمية السياحية، وكيف تساهم هذه العلاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية الإطار القانوني الحالي في الأردن في دعم الابتكار السياحي المستدام، اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وتقارير المنظمات الدولية والأدبيات الأكاديمية، كشفت النتائج الرئيسية عن ضعف الإطار القانوني الحالي في تقديم حوافز واضحة ومباشرة للابتكارات السياحية المستدامة، ووجود عوائق تطبيقية كبيرة تتمثل في نقص البنية التحتية، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وهذه العوامل مجتمعة تُسهم في تراجع تنافسية القطاع السياحي وتُعيق مساهمته الفعّالة في التنمية المستدامة، بناءً على هذه النتائج، يوصي البحث بضرورة تطوير إطار تشريعي شامل ومحفز للابتكار السياحي المستدام، يتضمن حوافز مالية وإجرائية، ويدمج معايير الاستدامة بوضوح، كما يُشدد على أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، والاستثمار في البنية التحتية، لرفع تنافسية القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياحة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، التشريعات السياحية، الابتكار السياحي، التنمية السياحية، المؤشرات القانونية، الحوافز القانونية.

Abstract:

This research addresses (legal indicators and their role in stimulating innovation within tourism development, and the relationship of this to achieving sustainable development goals), The research seeks to answer the central question: To what extent can legal indicators stimulate innovation in tourism development, and how does this relationship contribute to achieving sustainable development goals? This research aims to evaluate the effectiveness of the current legal framework in Jordan in supporting sustainable tourism innovation. The research relied on the descriptive analytical approach, through analyzing relevant legal texts, reports of international organizations, and academic literature, The main findings revealed the weakness of the current legal framework in providing clear and direct incentives for sustainable tourism innovations, and the existence of major implementation obstacles

represented by the lack of infrastructure and weak coordination between the relevant authorities, These factors combined contribute to the decline in the competitiveness of the tourism sector and hinder its effective contribution to sustainable development. Based on these findings, the study recommends the development of a comprehensive legislative framework that encourages sustainable tourism innovation, including financial and procedural incentives and clearly integrating sustainability criteria. It also emphasizes the importance of simplifying administrative procedures, enhancing coordination among relevant stakeholders, and investing in infrastructure to enhance the sector's competitiveness and achieve sustainable development goals in tourism.

Keywords: Sustainable development, tourism legislation, tourism innovation, tourism development, legal indicators, Legal incentives.

مقدمة:

يشهد العالم تحولات جذرية تُعيد صياغة أسس التنمية، ولم يعد قطاع السياحة بمنأى عن هذه التغيرات، ففي ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، أصبح الاعتماد على الأنماط التقليدية للسياحة غير كافٍ لتحقيق النمو المستدام، و هنا يبرز دور الابتكار كمحرك أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يستدعي إعادة النظر في الإطار التشريعي القائم و كيفية تكييفه لدعم هذا التوجه الجديد، إن العلاقة بين الابتكار السياحي والتنمية المستدامة ليست مجرد علاقة تبعية، بل هي علاقة تكاملية تُعزز من قدرة القطاع على المنافسة و الازدهار بطريقة مسؤولة بيئيًا و اجتماعيًا.

إشكالية البحث:

الى أي مدى يمكن للمؤشرات القانونية أن تحفز الابتكار في التنمية السياحية، وكيف تساهم هذه العلاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

1. تقييم وتحليل المؤشرات القانونية الراهنة ومدى فاعليتها في تحفيز الابتكار ضمن قطاع التنمية السياحية، والكشف عن مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. تحديد أبرز المؤشرات القانونية التي تدعم الابتكار في السياحة.
3. تقييم فعالية التشريعات الحالية في تعزيز الابتكار السياحي.
4. رصد التحديات القانونية التي قد تعيق الابتكار في التنمية السياحية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج أساسي، لما تُتيحه من قدرة على وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات، من خلال وصف القوانين والأنظمة ذات الصلة بالابتكار والتنمية المستدامة في القطاع السياحي وتحليل النصوص القانونية الخاصة بها لفهم مدى شموليتها وقدرتها على تحفيز الابتكار والاستدامة في القطاع السياحي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتشريعي للابتكار السياحي والتنمية المستدامة

يُعتبر الابتكار والتنمية المستدامة من أبرز المحركات التي تُعيد صياغة المشهد الاقتصادي والاجتماعي العالمي، وفي قطاع السياحة لم يعد الاهتمام يقتصر على مجرد جذب الأعداد المتزايدة من الزوار، بل امتد ليشمل تبني ممارسات مستدامة وأفكار مبتكرة تُعزز من تنافسيته على المدى الطويل، والتي من خلالها تقلل الآثار السلبية على المجتمعات المحلية والبيئة، ولذلك أصبح الإطار القانوني الذي يقوم بتشجيع هذه الممارسات امرًا بالغ الأهمية.

المطلب الأول: مفهوم الابتكار السياحي والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما:

يُعدّ الابتكار السياحي والتنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي تُعيد تشكيل مستقبل القطاع، إذ لم تعد التنمية السياحية تُقاس فقط بالأرقام الاقتصادية، بل بمدى قدرتها على تبني حلول مبتكرة تُعزز من استدامتها البيئية والاجتماعية.

أولاً: تعريف الابتكار

إن الابتكار في جوهره عبارة عن عملية إدخال أفكار جديدة او طرق محسّنة تهدف الى خلق قيمة مضافة، ولم يعد الابتكار يقتصر على الاختراعات التكنولوجية فحسب، وإنما اتسع ليشمل العديد من النواحي الأخرى في المنتجات، العمليات، نماذج الأعمال، وأساليب التسويق، وفي عالم الأعمال اليوم أصبح الابتكار محركًا أساسيًا للتنافس والنمو، بحيث تستخدمه المؤسسات والشركات لتمييز نفسها والخروج بأفكار جديدة ومُميزة عن غيرها في تقديم حلول لتلبية حاجات المستهلكين المتغيرة.

وهناك عدة تعاريف للابتكار، فمنهم من قام بتعريفه: هو الاستخدام الأول أو المُبكر لإحدى الأفكار من قبل واحدة من تلك المنظمات التي تنتمي لمجموعة المنظمات ذات الأهداف المتشابهة (العميان، 2004، ص389).

والابتكار: هو التوصل أو الوصول الى كل ما هو جديد (نجم، 2003، ص19).

وعرفه جيمس أم هيجنز بأنه: إبداع يتحول الى منتج حقيقي ملموس يكتسح الأسواق، والمبتكر هو الذي يمتلك أفكارًا جديدة وإبداعية يغامر في تنفيذها طبقًا لمخطط زمني دقيق (الامام، 2013، ص625). وبالتالي يمكن القول بأن الابتكار عبارة عن نشاط متكامل يهدف الى نتيجة معينة وتعتبر هذه النتيجة هي الهدف الأساسي من هذا النشاط.

ثانيًا: تعريف الابتكار السياحي

إن حقيقة أن القطاع السياحي يُعتبر واحد من أسرع القطاعات نموًا في عالم الاقتصاد، من خلال توفير فرص عمل، وجذب الاستثمارات، وزيادة إيرادات الدولة وعملاتها الأجنبية، وبذلك يحدث تطور وتغير مستمر في هذا الميدان، وبهذا التغير كان بفعل الابتكار الذي كان يطبق في القطاع السياحي سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، وبتغيرات جذرية أو تدريجية.

وعُرّف الابتكار السياحي: هو جلب الأفكار الجديدة والخدمات والمنتجات الى السوق، ويشمل سلسلة القيمة السياحية ككل، والابتكار لا يعني فقط التكيف مع صناعة السياحة المتغيرة مع استراتيجيات تسويقية جديدة ولكن أيضًا تعزيز الخدمات، والمنتجات، والعمليات الجديدة والمبتكرة، وعلى أن يُنظر إليها على أنها عملية دائمة وشاملة وديناميكية (يمنية، 2018، ص89).

ويُعرّف الابتكار السياحي: هو منهج لتحسين الطريقة التي يقدم بها مقدمو الخدمات خدمات السفر، من خلال التركيز على أن يكون العميل واحتياجاته في جوهر عملية تصميم الخدمات السياحية، مما يساعد على تصميم تجربة خدمة سياحية متميزة، وفي الوقت نفسه تقديم ميزة واضحة وقابلة للتطبيق (المعمار، .https://innovationhub.social).

ويُعرّف ايضًا الابتكار السياحي: أنه تقديم خدمات جديدة أو محسنة في منطقة ما أو وجهة سياحية أو سوق سياحي بشكل عام (محمد و زهير، 2024، ص731).

ويمكن تعريف الابتكار السياحي على أنه إدخال أفكار أو منتجات أو عمليات أو خدمات مُحسّنة بشكل كبير الى القطاع السياحي، بهدف خلق تجارب جديدة وفرص ممتعة ومتنوعة للسياح وزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع السياحي.

ثالثًا: أنواع الابتكارات السياحية

من بين الابتكارات في المجال السياحي ما يلي:

ابتكار في المنتج أو الخدمة: هو أكثر انواع الابتكار شيوعًا لأنه يرتبط بإنتاج السلع والخدمات، إما تكون جديدة أو معدلة (بوزرب وخوالده، 2018، ص187).

الابتكار في المنتجات والخدمات متغيرة جزئيًا أو كليًا، والتي يتم تطويرها في مرحلة التسويق، ويجب أن تكون واضحة إما للمنتجين، المستهلكين، الموردين أو المنافسين، مثل المنتجات أو الخدمات التي طورت في السنوات الأخيرة وهي: برامج الولاء (هي برامج تسويق مصممة لتشجيع العملاء على استمرار اقتناء خدمات ومنتجات للمؤسسة، وهي تغطي جميع أعمال المؤسسة، وكل نوع له مميزات مختلفة وخطط مكافآت مختلفة)، مرافق الإقامة المستدامة بيئيًا، إحياء الأحداث وفقًا لتقاليد المحلية (يمنية، 2018، ص89-90).

إن أنواع ابتكار المنتجات لا يستبعد بعضها بعضا، ويمكن أن تتداخل في كثير من الأحيان أو يتم دمجها بدرجات متفاوتة. ويعتمد النوع المحدد من الابتكار الذي تتبعه الشركة على أهدافها الاستراتيجية، وديناميكيات السوق، والموارد المتاحة، وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها (جاين، 2023، .https://ideascale.com/ar/).

الابتكار التدريجي: يتضمن هذا النوع من الابتكار إجراء تحسينات أو إضافات صغيرة على منتج موجود. وهو يركز على تحسين ميزات أو وظائف أو عناصر تصميم محددة لتوفير فوائد إضافية للعملاء. يهدف الابتكار المتزايد إلى تحسين المنتجات الحالية بدلاً من إنشاء منتجات جديدة تمامًا.

الابتكار الجذري: يشير الابتكار الجذري إلى تطوير منتجات أو تقنيات جديدة تمامًا تعمل على تعطيل الأسواق الحالية أو إنشاء أسواق جديدة. إنه ينطوي على خروج كبير عن المنتجات الحالية ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات تحويلية في الصناعات. يتطلب الابتكار الجذري في كثير من الأحيان مستويات عالية من المخاطرة، والتقدم التكنولوجي، والاستثمارات طويلة الأجل. ويشمل ذلك **ابتكار العمليات:** والذي يتعلق ابتكار العمليات بجميع مراحل إنشاء وتطوير المنتج أو الخدمة وصولاً الى العميل(محمد و زهير، 2024، ص731). و**الابتكار التسويقي:** هو ذلك النشاط الذي يقوم باستباق هذه الحاجات والبحث عن اكتشاف الحاجات الجديدة وحتى الكامنة التي لا يستطيع المستهلك الكشف عنها أو التعبير عنها وذلك عن طريق التخيل او العمل على تحقيق حلول لم يفكر فيها المستهلك (يمنية، 2018، ص92).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هو اصطلاح اقتصادي يراد به التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجددة والقابلة للاستمرار دون الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية وتعتمد عليها عملية التنمية وتمتد آثارها الى الأجيال القادمة. يُعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، التنمية المستدامة بأنها: هي تنمية تسمح بتلبية اجتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (زرنوخ، 2006، ص120).

كما تُعرف أيضًا على أنها: هي التنمية التي تسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية، وهي القدرة على تحقيق التنمية الرشيدة التي تستجيب لحاجات الأجيال الحالية وتحققها، وهي الاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتاحة والموارد الاقتصادية دون المساس أو التعرض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية دون تعرض البيئة والمقومات الطبيعية للدمار والاستنزاف (شرفاوي، 2012، ص216).

وقد اكتسب تعريف "بروندتلاند" شهرة دولية حيثُ بيَّن بأن التنمية المستدامة: هي عملية تؤكد بأن قدرة الأجيال الحالية في تلبية احتياجاتها لا تؤثر سلبًا على قدرات أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتها، وأن يترك لها الموارد الكافية لتحقيق حياة ذات نوعية (عشى، 2017، ص179).

وبذلك يمكن القول بأن التنمية المستدامة ما هي إلا الأستخدام الأمثل للموارد بغرض تحقيق التنمية الحالية وتوفير حاجات الأجيال القادمة وذلك بالاعتماد على عدة مجالات منها الاقتصادية والطبيعية.

ثانياً: التنمية السياحية المستدامة

إن التنمية السياحية أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وعي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية، وتعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع.

تُعرف التنمية السياحية المستدامة على انها: هي تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.(الدورة الاستثنائية لمجلس الإدارة،2005، ص5).

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها: نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تُعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الحالية وضمان إستفادة الأجيال القادمة، كما أنها التنمية التي تدير الموارد أسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية، العمليات الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية (الهادي، 2016، ص87).

أما المقصود بالتنمية السياحية المستدامة وفقًا لتعريف منظمة السياحة العالمية: فهي السياحة التي تأخذ بالاعتبار الكامل آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحالية والمستقبلية مع تلبية احتياجات السياح والصناعة والبيئة والمجتمعات المضيفة (UNEP & UNWTO, 2005, p11-12).

وبذلك يتضح لنا أن التنمية السياحية المستدامة هي عبارة عن تنمية تعمل على تحقيق رغبات السياح واحتياجاتهم مع الحفاظ على جميع المستلزمات الطبيعية والحيوية بشكل مستدام.

ومن خصائص واستراتيجيات التنمية السياحية المستدامة: 1_تنمية تتم على مراحل، 2_طويلة الأجل، 3_لها حدود وطاقة إستيعابية معينة، 4_سياحية الكيف، 5_إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين، 6_تخطيط شامل متكامل، 7_مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض، 8_برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الاستدامة (الكيال، 2019، ص28).

ثالثاً: أبعاد التنمية السياحية المستدامة

تعتمد عمليات التنمية السياحية المستدامة على عدة أبعاد رئيسية هي التي تشكل منظومة الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية وعدم استنزافها أو إهدارها حيث تأخذ في اعتبارها معيار التكلفة والعائد الاستثماري لها، وذلك من خلال أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية كما يلي (الجوجري، 2024، ص1705):

1_البعد البيئي:

تتضمن السياحة المستدامة في بعدها البيئي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على كلاً من البيئة والثقافة وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمع المحلي، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي

المطلوب من أجل الوصول الى هذه الأهداف، ويركز الباحثون في مجال السياحة البيئية والتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية يؤدي الى تدهور النظام البيئي مما يجعل الطريق الوحيد لحماية البيئة هو العمل على اتباع انماط استهلاكية مما يضمن الحفاظ على البيئة من أي تدهور وإستيفاء المعايير الخاصة بحماية البيئة الطبيعية.

2_البعد الاقتصادي:

تتضح العلاقة الوثيقة بين بين عناصر البيئة والنمو الاقتصادي من جهة والسياحة ومحدداتها من جهة اخرى، حيث تتركز سياسات التنمية الاقتصادية بشكل عام على المساهمة في تحقيق التوازن البيئي، وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية بما يتماشى مع مستوى السياحة التي تحافظ على رأس المال، ويضاعف من حالة عدم التفاوت في استخدام الموارد بين الأجيال حيث تسعى المنظمات الدولية الى تقديم العديد من المساعدات من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق الأهداف المرجوة من رأس المال الطبيعي والبشري، ومن أهم هذه المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من مساعدات مالية لبرنامج تنمية السياحة الإقليمية في المحيط الهادئ حيث تضمن هذه المساعدات إرشادات بيئية للتنمية السياحية.

3_البعد الاجتماعي:

يتمثل البعد الاجتماعي في استغلال الموارد الاستغلال الأمثل واستغلال الامكانيات المتاحة بشكل متوازن وفعال سواء بيئيًا او اجتماعيًا بما يخدم جميع المجالات المرتبطة بالتنمية السياحية، وتحقيق احتياجات المواطنين واحتياجات السياح ايضًا بعدالة وبدون إسراف أو إهدار لمكتسبات مواطني الدولة.

وبذلك إن التنمية السياحية المستدامة لها العديد من الأبعاد ليس الهدف منها تحقيق عائد اقتصادي فقط دون المحافظة على الموارد الطبيعية والمجتمع المحلي، وتعمل على الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواء كانت اجتماعية او بيئية او طبيعية، والتأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه الأفراد والسياح داخل الدولة في عملية التنمية السياحية المستدامة وذلك عن طريق التوعية بأهمية السياحية والعمل على تدريبهم وإشراكهم في العديد من الأنشطة السياحية المختلفة التي بدورها تبرز السياحة بعدة الطرق.

المبحث الثاني

الإطار التشريعي الوطني للمؤشرات القانونية المحفزة للابتكار السياحي المستدام

يشكل الإطار التشريعي الوطني في الأردن أحد الركائز الأساسية في دعم الابتكار السياحي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث عمل المشرع الأردني على إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم القطاع السياحي وتوفر بيئة استثمارية جاذبة، ويأتي في مقدمة هذه التشريعات قانون حماية البيئة، قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 الذي أرسى منظومة من الحوافز المالية وغير المالية لتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاع السياحي.

يعتبر قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 في الأردن تحوّلاً تشريعيًا جوهريًا يُعزز مناخ الاستثمار في القطاع السياحي، ويرسخ مبدأ الربط بين الابتكار والتنمية المستدامة، من خلال حزمة من الحوافز المالية والغير مالية، الى جانب الخدمات الإلكترونية الموحدة، ويسعى القانون الى خلق بيئة قانونية جاذبة تُسهم في تطوير مشاريع سياحية حديثة ومتجددة مع ضمان حماية الموارد الطبيعية والثقافية واستدامتها.

المطلب الأول: المبادئ العامة والسياسات الداعمة للاستثمار والابتكار:

يعتمد القانون على مجموعة من المبادئ الأساسية التي نص عليها قانون البيئة والاستثمار رقم (21) لسنة 2022 نصت عليها المادة 3 من هذا القانون: "تقوم السياسة العامة للاستثمار في المملكة على تحقيق رؤى اقتصادية وتنموية تهدف الى توفير فرص

العمل وزيادة النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية وبيئة الأعمال وترتكز على عدة مبادئ: أ- المساواة بين المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين في الحقوق والامتيازات والالتزامات، ومعاملة جميع المستثمرين بعدل وإنصاف وشفافية. ب- حماية الاستثمارات وعدم التدخل في الأنشطة والحقوق والمصالح المعترف بها قانونًا للمستثمر أو الشركة التي تم الاستثمار فيها. ج- التحول من مبادئ الرقابة المسبقة إلى الرقابة اللاحقة، وفقًا لمتطلبات ممارسة الأعمال المعلن عنها مسبقًا. د- تحفيز وتشجيع الاستثمار في مشاريع الريادة والابتكار ومشاريع البحث والتطوير. هـ- تهيئة بيئة مناسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و- رقمنة وأتمتة جميع الإجراءات والخدمات المقدمة للمستثمرين. ز- تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وضمان حماية المستهلك. ح- حماية البيئة وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر والسلامة والصحة العامة وفقاً للمعايير الاجتماعية"، ورغم أن هذه المبادئ تُعدّ عامة، إلا أنها تُشكل الأساس الذي يُبنى عليه تحفيز الابتكار في القطاعات الحيوية مثل السياحة، فهي تضمن أن أي مبادرة ابتكارية أو مشروع يستهدف التنمية المستدامة سيحظى بحماية قانونية، وأن السياسات العامة للدولة تُشجع على هذا النوع من الاستثمار، ومن هذا المنطلق، فإن تحليل المؤشرات القانونية المحفزة للابتكار السياحي المستدام لا يكتمل إلا بالانطلاق من هذه المبادئ العامة التي تُحدد التوجه الاستراتيجي للدولة في هذا المجال، وهذه المبادئ تعد مؤشرات قانونية قوية تعكس رغبة الدولة في دعم الابتكار السياحي المستدام من خلال إطار تشريعي متوازن وعصري.

المطلب الثاني: المؤشرات القانونية المحفزة للابتكار السياحي المستدام:

بعد توضيح المبادئ العامة التي تحدد التوجه الاستراتيجي للدولة نحو دعم الابتكار والاستثمار، يأتي الدور على تحليل كيفية انعكاس هذه المبادئ في نصوص تشريعية وتطبيقية مباشرة، فالمبادئ وحدها لا تكفي بل تحتاج الى آليات قانونية تحولها الى واقع عملي يشجع المستثمرين على تبني الحلول المبتكرة والمستدامة في القطاع السياحي بتحليلها من خلال الفروع التالية:

1_المؤشرات القانونية في قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022

أ_الحو افز المالية: القانون يقدم مجموعة من الحوافز المالية المباشرة التي تهدف الى تشجيع الاستثمارات في السياحة خصوصًا المشاريع التي تدخل ابتكارات جديدة مثل ما نص عليه في المادة (9) و (10) من قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 "المادة (9): أ- على الرغم مما ورد في قانون الجمارك، تعفى من الرسوم الجمركية الأصول الثابتة ومستلزمات الإنتاج ومدخلاته وقطع الغيار اللازمة للنشاط الاقتصادي. ب-1- يصدر مجلس الوزراء، بناء على توصية لجنة الحوافز والإعفاءات، جدولاً يتضمن الأصول الثابتة ومستلزمات الإنتاج ومدخلاته وقطع الغيار اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي الخاضعة للضريبة بنسبة الصفر. -2- لمجلس الوزراء، بناء على توصية مبررة من لجنة الحوافز والإعفاءات، تعديل الجدول المشار إليه في البند (1) من هذه الفقرة. والمادة (10): على الرغم مما ورد في قانون ضريبة الدخل، تعفى أو تخفض ضريبة الدخل المستحقة بنسبة لا تقل عن (30%) على الأنشطة الاقتصادية في المناطق الأقل نمواً في المملكة أو المشاريع التي تشغل ما لا يقل عن (250) أردنياً، ولمدة أقصاها (5) سنوات من تاريخ التشغيل الفعلي، وتحدد الأحكام المتعلقة بذلك بنظام يتضمن ما يلي: - أ- الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بالإعفاء من ضريبة الدخل. ب- الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بتخفيض ضريبة الدخل ونسب التخفيض لكل منها. ج- المعايير والمقاييس والشروط ومدد التمتع بالإعفاء أو التخفيض من ضريبة الدخل. د- الأنشطة الاقتصادية المستثناة من الإعفاء أو التخفيض من ضريبة الدخل. هـ- تحديد المناطق الأقل نمواً في المملكة لغايات التمتع بالإعفاء أو التخفيض من ضريبة الدخل عند ممارسة النشاط الاقتصادي فيها".

تُمنح المشاريع في المناطق الأقل نموًا أو ذات الطابع الابتكاري إعفاءات ضريبية على الدخل والإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والتجهيزات، وهذا يُخفض النفقات التشغيلية ويزيد الربحية للمستثمرين في مشاريع السياحة المستدامة أو التكنولوجية.

ب_الحوافز غير مالية: وتشمل هذه الحوافز التسهيلات التنظيمية والإجرائية التي تقلل البيروقراطية وتحفز الابتكار مثل ما نصت عليه في الفصل الخامس من قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022: "المادة (37): أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، توفر الوزارة خدمة الاستثمار الشاملة لترخيص الأنشطة الاقتصادية، من خلال منصة إلكترونية مشتركة مع الجهات المختصة بالتسجيل والترخيص، ولا يمنع ذلك من تقديم الطلب شخصيًا في الوزارة. ب- على الجهات الرسمية ذات الصلة إنجاز المعاملات المتعلقة بخدمة الاستثمار الشاملة خلال مدة لا تتجاوز (15) يوم عمل من تاريخ استلام الطلب المستوفي للشروط. وفي حال تأخر الجهة الرسمية عن الرد قبل نهاية المدة المذكورة، يعد ذلك موافقة تلقائية على إتمام المعاملة. ج- يحظر على الجهة الرسمية مطالبة المستثمر بتقديم أي مستند ساري المفعول صادر من جهة رسمية أخرى في حال توفر إمكانية الوصول الإلكتروني بين الجهتين المذكورتين. د- على الجهات الرسمية ذات الصلة ترشيح شخص أو أكثر مفوض لمتابعة وتسهيل معاملات المستثمر خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ استلام خطاب من الوزارة بهذا الشأن. 21 هـ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يكون للممثل المفوض المشار إليه في الفقرة (د) من هذه المادة صلاحية إصدار الموافقات اللازمة وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الجهة الرسمية التي يمثلها. و- يُنظم بموجب لائحة عمل دائرة الاستثمار الشامل التابعة للوزارة، والأنشطة الاقتصادية التي تشملها هذه الخدمات، والشروط والمؤهلات الواجب توافرها في المفوضين من الجهات الرسمية، وجميع الأمور الأخرى المتعلقة بذلك، بما في ذلك العقوبات التأديبية في حال إخلالهم بمسؤولياتهم بموجب القانون".

توفر المنصة الإلكترونية طريقة مبسطة لتقديم الطلبات والمستندات مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين للحصول على التراخيص، ويفرض القانون إتمام إجراءات الترخيص خلال 15 يوم عمل مما يضمن سرعة الإنجاز ويخلق ثقة لدى المستثمرين في استقرار البيئة الاستثمارية.

2_المؤشرات القانونية في قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017

الى جانب تشريعات الاستثمار الذي يقدم حوافز مالية يُشكل الإطار القانوني مؤشرًا حيويًا يُحدد مسار التنمية السياحية المستدامة، حيث يلزم المشاريع بتبني ممارسات تحمي الموارد الطبيعية، ويعتبر قانون البيئة رقم (6) لسنة 2017 حجر الزاوية في هذا الإطار، إذ يرسخ مبدأ تقييم الأثر البيئي كأداة قانونية تحول الالتزام الى فرصة ابتكار.

أ-تقييم الأثر البيئي: بينت المادة4 أن: "تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المهام والصلاحيات التالية :ح- الإشراف على المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها من الناحية البيئية بما في ذلك الموافقة على الدراسات البيئية للمشاريع والمشاريع المقدمة للجهات المانحة من المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية، وتلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية إلى الوزارة عن سير عمل هذه المشاريع من الناحيتين المالية والفنية، س- إجراء البحوث والدراسات البيئية وإصدار المطبوعات المتعلقة بها بما في ذلك إعداد تقارير دورية عن حالة البيئة في المملكة ونشر ملخص عن تقارير تقييم الأثر البيئي ونتائج أي دراسات وقرارات متعلقة بها على موقعها الإلكتروني."" و "المادة5 أن: "أ- لغاية الترخيص البيئي تصنف المنشآت بحسب خطورة أنشطتها على البيئة على ان تحدد هذه المنشآت بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية، ب- تلتزم المنشأة قبل الحصول على الرخصة البيئية بتقديم دراسة تقييم الأثر البيئي معدة من احدى الجهات الاستشارية التي تعتمدها الوزارة".

مما يتضح من نص المادة 4 و5 من القانون يُلزم أصحاب المشاريع التي يُحددها النظام، ومنها المشاريع السياحية الكبرى، بتقديم دراسة لتقييم أثرها البيئي قبل الحصول على التراخيص، هذا الالتزام القانوني لا يقتصر على كونه إجراءً روتينيًا، بل يدفع المستثمر إلى التفكير بشكل استباقي في إيجاد حلول مبتكرة للتقليل من الأضرار البيئية المحتملة للمشروع، ويصبح الامتثال القانوني حافزًا للإبداع.

بالرغم من غياب قانون مستقل وشامل للابتكار السياحي المستدام إلا أن المؤشرات القانونية المحفزة لهذا النوع من الابتكار تتجسد في منظومة تشريعية متكاملة، تترجم المبادئ العامة للاستثمار الى آليات تطبيقية، يتجلى فيها هذا الإطار الموحد في قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2022 الذي يقوم بتقديم الحوافز وإجرائية للمشاريع الابتكارية، وقانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 الذي يلزم المشاريع بتقييم أثرها البيئي، مما يحول الالتزان الى حافز إبداعي في الحلول البيئية، وهذا يُثبت لدينا ان الإطار التشريعي الأردني يتضمن مؤشرات قانونية قوية وإن كانت متفرقة تقوم بتوجيه القطاع السياحي نحو مستقبل أكثر ابتكارًا واستدامة.

الخاتمة:

تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج:

1. وجود تشريعات ضعيفة لا تحفز الابتكار السياحي المستدام، مما يحد من فرص النمو ويضعف جذب الاستثمارات.
2. ظهور عوائق تطبيقية تعيق المشاريع الابتكارية، بسبب نقص البنية التحتية والتنسيق بين الجهات.
3. بيان تراجع تنافسي للقطاع السياحي نتيجة ضعف الابتكار، مع تدني المراكز العالمية في السياحة المستدامة وبطء تبني التقنيات الحديثة.

التوصيات:

1. تطوير إطار تشريعي شامل ومحفز للابتكار السياحي المستدام من خلال إصدار قوانين جديدة أو تعديل القائمة لتقديم حوافز مالية، وإجرائية للمشاريع السياحية المبتكرة التي تتبنى معايير الاستدامة بشكل صريح.
2. تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق لدعم الابتكار من خلال إنشاء نافذة موحدة للموافقات، الاستثمار في البنية التحتية الداعمة، وتفعيل لجان التنسيق المشتركة بين كافة الجهات المعنية لتسهيل عمل المشاريع الابتكارية المستدامة.
3. رفع تنافسية القطاع السياحي من خلال الابتكار والاستدامة عبر إطلاق برامج ومؤتمرات دعم وتمويل للابتكار، ترويج فعّال للمشاريع السياحية المستدامة، وتشجيع تبني التقنيات الحديثة لتعزيز كفاءة القطاع وجاذبيته العالمية.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.

- **تو افر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (/https://sdasmart.org/jsconf)

قائمة المراجع:

العميان، محمود. (2004). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. ط2..
نجم، عبود، نجم. (2003). إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. ط1.
زرنوخ، ياسمينة. (2006). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة ماجستير علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
الكيال، رشا. (2019). أثر محددات السياحة على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والاعمال. جامعة مؤتة.
يمنية، مفاتيح. (2018). أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية: حالة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر.
الإمام، علاء الدين.(2013). الابتكار وإعادة التصميم. مجلة الأستاذ. أكاديمية الفنون الجميلة، جامعة بغداد. ع204.
بوزرب، خير الدين. خوالد، أبو بكر. الابتكار في المنظمات السياحية كمدخل لتعزيز تنافسية القطاع السياحي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. جامعة عنابة – الجزائر.
الجوجرى، محمد. (2024). التنمية السياحية المستدامة في مصر: الفرص والتحديات، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية. مجلد 3. العدد 11.
شرفاوي، عائشة. (2012). السياحة والتنمية المستدامة. مجلة معارف. القسم 1. العدد 12.
عشي، صليحة. (2017). التنمية المستدامة: مدخل إسلامي. صوت الجامعة. جامعة الحاج لخضر. بانتا_ الجزائر.
الغزواني، ناصر. (2020). استخدام تقنية الابتكار في صناعة السياحة لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة نظرية تحليله". مجلة الابتكار والتسويق. المجلد 7. العدد 1.
محمد، بوشنافة. زهير، بوكريف. (2024). أثر الابتكار السياحي في تحقيق التفوق التنافسي دراسة حالة الوكالات السياحية بولاية الجلفة. مجلة دفاتر اقتصادية. ع2. م15.
المعمار، كندة. الابتكار السياحي... الماهية والتطبيق وأفضل الممارسات. مجلة اتجاهات الابتكار الاجتماعي. ع14.
الهادي، لرباع. (2016). التخطيط السياحي ومتطلبات التنمية السياحية المستدامة. مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 14.

الدورة الأستثنائية لمجلس الإدارة. (2005). المنتدى البيئي الوزاري العالمي فيفري. قضايا السياسيات العامة: السياحة والبيئةز برنامج الأمم المتحدة.

قانون البيئة الاستثمارية رقم (21) لسنة 2000.

قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017.

جاين، نيك. (2023). ما هو ابتكار المنتجات؟ التعريف والأنواع والأمثلة وأفضل الممارسات الإستراتيجية. IDEASCALE.. https://ideascale.com/ar/.

UNEP & UNWTO. 2005. Making Tourism More Sustainable- A Guide for Policy Makers. UNEP & UNWTO. United Nations. New Work.